ATConf/7-WP/139
25/9/26

منظمة الطيران المدني الدولي

ورقة عمل

المؤتمر العالمي السابع للنقل الجوّي

مونتريال، كندا، ١٦-٢٠/١١/٢٠٢٦

البند ٣ من جدول الأعمال: تعزيز الأطر التنظيمية والمؤسسية

٣-٢: تعزيز الربط الجوي من خلال أطر الطيران الاقتصادية والتنظيمية التقدمية للنقل الجوي الدولي

تيسير تحرير النقل الجوي

(مقدمة من الإمارات العربية المتحدة)

الموجز التنفيذي

تؤيد الإمارات العربية المتحدة بقوة انفتاح أســـواق النقل الجوي الدولي وتحريرها تدريجياً. وتوفر اتفاقات الخدمات الجوية الإطار العام الذي تنشئ الدول من خلاله خدمات جوية دولية وتعزز فرص دخول شركات طيرانها في الأسواق.

وتختلف الدول في ظروفها الاقتصـادية وسـياسـاتها في مجال الطيران وأطرها القانونية ومنهجياتها في مجال النقل الجوي الدولي. وينبغي مواصلة مراعاة هذه الاختلافات في إدارة العلاقات في مجال النقل الجوي الدولي.

وقد تكون الآليات الوطنية والثنائية والإقليمية تعالج بالفعل المسـائل الناشـئة عن تشـغيل الخدمات الجوية الدولية. فينبغي أخذ هذه الآليات القائمة في الاعتبار عندما تنظر الدول في مدى ملاءمة إدراج أحكام إضـــافية ضـــمن علاقة معينة في مجال النقل الجوي.

وتدعو هذه الورقة إلى اتّباع منهجية تسمح بالمضي قدماً في التحرير مع الحفاظ على مرونة الدول في التفاوض بشأن ترتيبات خدمات جوية تناسب ظروفها.

الإجراءات: يُرجى من المؤتمر القيام بما يلي:

أ) أن يؤكد مجدداً أهمية تحرير النقل الجوي الدولي ومواصلة الجهود لتوسيع فرص دخول الأسواق والربط الجوي العالمي والخيارات المتاحة للمستهلكين؛

ب) أن يُقرَّ بأن المنهجيات التنظيمية الوطنية أو الإقليمية، أو أي أحكام معاهدات تُناقَش خارج إطار منظمة الطيران المدني الدولي (الإيكاو)، قد لا تصلح بالضرورة لأن تكون خط أساس دولياً قابلاً للتطبيق على الصعيد العالمي فيما يتعلق بترتيبات الخدمات الجوية الثنائية؛

ج) أن يؤكد مجدداً ضرورة احتفاظ الدول بالمرونة وحرية الاختيار في تحديد الأحكام المناسبة لعلاقاتها الثنائية في مجال النقل الجوي، وفي استخدام الأحكام النموذجية والمواد الإرشادية الصادرة عن الإيكاو.

الأهداف الاستراتيجية:	ترتبط هذه الورقة بالهدف التالي: "التنمية الاقتصادية للنقل الجوي تضمن تحقيق الازدهار الاقتصادي والرفاه المجتمعي للجميع".
الآثار المالية:	لا توجد
المراجع:	الوثيقة Doc 9587، "سياسات ومواد إرشادية بشأن التنظيم الاقتصادي للنقل الجوي الدولي"

١- المقدمة

١-١ أسهم التحرير التدريجي للنقل الجوي الدولي في تعزيز الربط الجوي العالمي والمنافسة والخيارات المتاحة للمستهلكين، وأتاح في الوقت نفسه مرونة أكبر لشركات الطيران للاستجابة لطلب السوق.

١-٢ ودأبت الإمارات العربية المتحدة على دعم أسواق النقل الجوي الدولي المفتوحة والمحررة، القائمة على مبدأ إتاحة الفرص العادلة والمتكافئة لشركات الطيران لتمكينها من التشغيل والمنافسة.

١-٣ ولا تزال هناك اختلافات بين الدول في ظروفها الاقتصادية وأطرها التنظيمية وسياساتها في مجال الطيران ونماذج أعمال شركات الطيران لديها.

١-٤ وينبغي أن يظل الهدف المشترك متمثلاً في توفير خدمات جوية تتسم بالكفاءة وتتيح للمستهلكين والشاحنين مزيداً من الربط الجوي والخيارات وتمنحهم قيمة أكبر.

٢- التطورات الأخيرة

٢-١ منذ انعقاد المؤتمر العالمي السادس للنقل الجوي في عام ٢٠١٣، استمر تجسيد منهجيات مختلفة في التشريعات الوطنية والإقليمية وفي ترتيبات الخدمات الجوية المنفردة.

٢-٢ ويعبّر إدراج أحكام معيّنة في ترتيبات ثنائية أو إقليمية منفردة عن ظروف الأطراف المعنية وسياساتها، ولا يرسي في حد ذاته منهجية قابلة للتطبيق على الصعيد العالمي.

٢-٣ وينبغي أن تواصل الدول تحديد الأحكام المناسبة لعلاقاتها الثنائية في مجال النقل الجوي بالاتفاق المتبادل.

٣- الإطار العام للإيكاو

٣-١ توفر منظمة الطيران المدني الدولي (الإيكاو) بالفعل سياسات ومواد إرشادية لمساعدة الدول في تحرير النقل الجوي الدولي وتنظيمه اقتصادياً، بما في ذلك نماذج الإيكاو لاتفاقات الخدمات الجوية.

٣-٢ وتتيح هذه النماذج خيارات مختلفة يمكن للدول النظر فيها وفقاً لظروف علاقاتها في مجال النقل الجوي.

٣-٣ ينبغي أن تواصل إرشادات الإيكاو الحفاظ على المرونة وحرية الاختيار للدول، وأن تحتفظ بطابعها المحايد وغير الملزم.

٣-٤ وينبغي أن تساعد الأحكام النموذجية الدول في مفاوضاتها دون تحديد نتائج مناقشاتها الثنائية مسبقاً.

٣-٥ وينبغي ألا تفترض الأحكام النموذجية للإيكاو أن المنهجية التي وُضعت في إطار وطني أو إقليمي معيّن تلائم جميع الدول على وجه العموم.

٤- المناقشة

٤-١ تطور تحرير النقل الجوي الدولي من خلال ترتيبات ثنائية وإقليمية ومتعددة الأطراف، تجسد اختلاف الظروف ومستويات فتح الأسواق. وقد شكلت المرونة عنصراً مهماً في هذه العملية.

٤-٢ ينبغي أن تظل الدول حرة في تحديد الأحكام المناسبة لعلاقتها الثنائية المعيّنة في مجال النقل الجوي بالاتفاق المتبادل.

٤-٣ عندما توجد بالفعل آليات بموجب القانون الوطني أو الإقليمي، أو في إطار ترتيب ثنائي قائم، ينبغي أخذ مدى ملاءمتها في الاعتبار قبل النظر في أحكام إضافية.

٤-٤ ينبغي التمييز بين الامتثال للقانون الوطني أو الإقليمي الواجب التطبيق وإدراج متطلبات تنظيمية معيّنة ضمن الحقوق والالتزامات المتفق عليها بين الدول بموجب اتفاقٍ للخدمات الجوية.

٤-٥ في هذا السياق، ينبغي ألا تحدد المنهجيات التنظيمية الوطنية أو الإقليمية، أو أي أحكام معاهدات توضع خارج إطار الإيكاو، مضمون الأحكام النموذجية للإيكاو وألا ترسم ملامح علاقة ثنائية في مجال النقل الجوي.

٤-٦ ينبغي ألا تُستخدم التطورات التنظيمية لتقويض الحقوق المتفق عليها سابقاً بموجب اتفاقات الخدمات الجوية القائمة أو إعادة تفسيرها أو الانتقاص منها، ولا لتأخير فرص دخول الأسواق أو إخضاعها لشروط أو تقييدها أو التراجع عنها.

٤-٧ وينبغي أن يظل تحرير دخول الأسواق الهدف الرئيسي للسياسة العامة في مجال النقل الجوي الدولي. وينبغي أن تكون أحكام اتفاقات الخدمات الجوية متناسبة وشفافة وغير تمييزية ومتسقة مع هذا الهدف الرئيسي.

٥- الاستنتاجات

٥-١ تظل الإمارات العربية المتحدة ملتزمة التزاماً تاماً بأسواق النقل الجوي الدولي المحررة، وبإتاحة فرص عادلة ومتكافئة لشركات الطيران لتمكينها من التشغيل والمنافسة.

٥-٢ ينبغي أخذ الآليات القائمة في الاعتبار، مع احتفاظ الدول بالمرونة في تحديد شروط علاقاتها الثنائية في مجال النقل الجوي بالاتفاق المتبادل.

٥-٣ وينبغي أن تواصل الإيكاو التركيز على تيسير تحرير النقل الجوي الدولي، بما في ذلك توسيع فرص دخول الأسواق وتعزيز الربط الجوي، مع الحفاظ على حرية الاختيار المتاحة للدول في استخدام سياسات الإيكاو وموادها الإرشادية.

— انتهى —